

بوابة التراث الثقافي الجزائري كمدخل لتنشيط السياحة الثقافية في عصر الرقمنة

Algerian cultural heritage portal as an entry point to revitalize cultural tourism in the age of digitization

نورالدين شارف / مخبر تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، أستاذ،

n.charef@univ-chlef.dz

حمزة مزيان / مخبر البحوث والدراسات الأورومتوسطية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، أستاذ محاضر أ،

h.meziane@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2023/06/12

تاريخ القبول: 2023/04/31

تاريخ الارسال: 2023/03/20

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهمية التراث الثقافي في تنشيط السياحة الثقافية بصفة خاصة والأنماط السياحية الأخرى بصفة عامة، وذلك من خلال جرد مختلف أنواع التراث وصيانتها مع المحافظة عليها، والترويج لمختلف جوانبه بمختلف مناطق الوطن الشاسع والمتنوع بالداخل من خلال مختلف الفاعلين والناشطين في المجال الثقافي، وبالخارج من خلال الملحقين بالثقافة التابعين للبعثات الدبلوماسية، من بين المداخل الهامة كذلك هو رقمنة هذا التراث لتوسيع القاعدة المستهدفة، حيث كانت للجزائر تجربة في هذا المجال من خلال ما يسمى ببوابة التراث الثقافي الجزائري. وفي الأخير توصلت الدراسة إلى أن عمليات رقمنة التراث الثقافي الجزائري مازالت في مراحلها الأولى، وهناك نقص كبير في الامكانيات البشرية والمالية التي تتطلبها هذه العمليات، كما أن البوابة تتطلب تطورا وتحديثا كبيرين، بالإضافة إلى مراجعة القانون 04/98 الخاص بحماية التراث الثقافي، هذا إضافة إلى ضرورة تكوين الكوادر البشرية ذات الصلة بهذه العملية المهمة جدا بغية ترقية السياحة الثقافية.

الكلمات المفتاحية: تراث ثقافي معنوي، تراث ثقافي مادي، سياحة ثقافية، بوابة، رقمنة.

تصنيف JEL: Z11، M31، M14، O30

Abstract :

This research paper aims to highlight the importance of cultural heritage in stimulating cultural tourism in particular and other tourism patterns in general, through an inventory of various types of heritage and their preservation while preserving them, and promoting its various aspects in the various regions of the vast and diverse country at home through various actors and activists in the cultural field. , and abroad through the cultural attachés of diplomatic missions, among the important entrances as well is the digitization of this heritage to expand the target base, as Algeria had experience in this field through the so-called Algerian Cultural Heritage Portal.

Finally, the study concluded that the digitization of the Algerian cultural heritage is still in its early stages, and there is a significant shortage in the human and financial capabilities required by these operations, and the portal requires major development and modernization, in addition to reviewing Law 98/04 on the protection of cultural heritage, this is an addition To the necessity of training human cadres related to this very important process in order to promote cultural tourism.

Key words: Intangible cultural heritage, tangible cultural heritage, cultural tourism, portal, digitization. **Jel Classification Codes :** Z11، O30، M14، M3

المؤلف المرسل: حمزة مزيان، الإيميل * h.meziane@univ-chlef.dz

- توطئة (مقدمة):

تحاول الكثير من الدول العمل على تحسين تنافسيتها السياحية في ظل المنافسة الكبيرة التي يشهدها السوق السياحي العالمي، ولتحقيق هذا الهدف تحاول استغلال كل مواردها الطبيعية والثقافية لخلق منتج سياحي تنافسي، وفي هذا الاطار، برزت أهمية التراث الثقافي بشقيه المادي واللامادي في جذب السياح بعدما ظل استغلاله لعقود محصورا على الجوانب الثقافية المحلية لا غير.

أصبح كثير من السياح على المستوى العالمي مولعين بزيارة واستكشاف مواقع التراث الثقافي مثل مواقع الآثار القديمة والقلاع التاريخية والمدن القديمة، وذلك بغية التعرف عن قرب على ثقافة وتاريخ البلد المضيف في اطار ما أصبح يعرف بالسياحة الثقافية، مما جعل الكثير من الحكومات تعمل وتخطط لإدماج هذه المواقع التراثية في سياساتها العامة للنهوض بقطاع السياحة، من خلال برامج وسياسات تهدف إلى إدارة التراث الثقافي وتصنيفه وطنيا وعالميا.

تشمل ادارة التراث الثقافي مجموعة واسعة من العمليات الادارية الهادفة للحفاظ على هذا التراث وتثمينه كملك لكل الاجيال، ومع التطور التكنولوجي الذي أفرزته تكنولوجيا المعلومات نهاية القرن العشرين، وتأثيرات ذلك التطور على الجوانب الادارية بشكل عام، برز موضوع رقمنة التراث الثقافي كعملية ادارية أخرى من شأنها المساهمة في حفظ وتثمين التراث الثقافي، وجعله متاح للجمهور عن بعد، مما يزيد من فرص استغلاله سياحيا

تملك بلادنا الجزائر تراثا ثقافيا غنيا ومتنوعا، فهذه الأرض مرت عليها حضارات كبيرة ومتعاقبة، وقد ساهمت كل منها في بناء التراث الثقافي الوطني بشقيه المادي وغير المادي، الا ان استغلال هذا التراث سياحيا ضعيف للغاية، وهو حال قطاع السياحة بشكل عام، ولكن هذا لا يمنع العمل على حمايته وصيانه وادارته بشكل جيد لاستغلاله مستقبلا، وتشكل الرقمنة أحد المداخل الهامة التي يمكن أن تساعد في حماية واستغلال هذا الموروث الثقافي وتثمينه، ولذلك سنحاول في هذا البحث الإجابة على الاشكالية التالية :

هل هناك دور لبوابة التراث الثقافي الجزائري في تنشيط السياحة الثقافية في عصر الرقمنة ؟ وهل وصلنا من خلال هذه البوابة إلى المستوى المقبول؟

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث بالنظر الى أهمية التراث الثقافي على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، والفرص الكبيرة لاستغلاله سياحيا وتطوير القطاع السياحي، من خلال رقمنته وحفظه الكترونيا واتاحته لأكبر عدد من الناس عن بعد .

أهداف البحث: يهدف البحث الى تبيان:

-الأهمية السياحية للتراث الثقافي بشكليه المادي واللامادي؛

-أهمية رقمنة التراث الثقافي لتثمينه واستغلاله سياحيا؛

-عرض تجربة الجزائر في ميدان رقمنة تراثها الثقافي من خلال بوابة التراث الثقافي الجزائري.

لمعالجة هذا الموضوع، قسمنا هذه الورقة البحثية إلى المحاور الثلاثة التالية :

أولا: مفهوم ومكونات التراث الثقافي .

ثانيا: رقمنة التراث الثقافي ودوره في تنشيط السياحة الثقافية ؛

ثالثا: رقمنة التراث الثقافي من خلال بوابة التراث الثقافي الجزائري

I- مفهوم ومكونات التراث الثقافي:

I-1- مفهوم التراث الثقافي:

يقصد بالتراث "مجموع القيم والآداب والفنون والمعتقدات وجميع الأنشطة الانسانية المادية وغير المادية التي تتوارثها الأجيال، والناجحة عن تراكم خبرات المجتمع، وهو شاهد على تاريخ الأمة وأحوالها" (اليونسكو، 2005). ونلاحظ هنا إلى أن هذا التعريف يركز أكثر على الجوانب الثقافية للمجتمع، ولذلك يرى البعض أن هذا التعريف خاص بالتراث الثقافي وليس التراث بمفهومه الواسع، والذي يتضمن كل المواقع ذات الأهمية العلمية أو التاريخية، والآثار الوطنية، ومواقع الحياة البرية، والمباني التاريخية، والأعمال الفنية، والتراث الشفاهي والمكتوب، ومجموعات المتاحف وغيرها من الأصول الثقافية المشتركة. وهذا ما يذهب اليه (Nuryanti, 1996) عندما يوضح أن "مصطلح "التراث" يرتبط بمعناه الواسع بكلمة "الميراث"، وهو كل شيء نقل من جيل إلى آخر، ونظرا لدوره كحامل للقيم التاريخية من الماضي، ينظر إلى التراث كجزء من التقاليد الثقافية للمجتمع". كما نلاحظ أن تعريف التراث شهد توسعا كبيرا في وثائق منظمة اليونسكو، وفي دليلها الخاص بإدارة موارد التراث العالمي، تشير المنظمة صراحة إلى أن "نطاق ما يُعدّ تراثاً قد توسع في فترة نصف القرن الماضي توسعاً كبيراً. فقد كان الميل إلى تعريف ممتلكات التراث بأنها المعالم الفردية والمباني مثل أماكن العبادة أو الحصون والقلاع، وكانت تُعتبر أمكنة مستقلة قائمة بذاتها لا ترتبط بالمناظر الطبيعية المحيطة بها. أما اليوم فهناك اعتراف عام بأن البيئة بأسرها قد تأثرت بتفاعلها مع الإنسانية، وهي بالتالي مؤهلة لأن يُعترف بكونها تراثاً" (اليونسكو، 2016).

في أعقاب الدمار الكبير الذي سببته الحروب في العالم، ظهرت الحاجة الملحة لحماية المواقع التراثية والطبيعية التي تمثل رمزا للبشرية جمعاء، وبالنظر أن التراث الثقافي والطبيعي لا يزال مهددا من قبل كل من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والكوارث الطبيعية، تبنت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) عام 1972 اتفاقية التراث العالمي. وانطلاقاً من "القيمة العالمية الاستثنائية" لهذه الممتلكات، وأن العالم سوف يكون فقيراً بدونها، دعت المنظمة المجتمع الدولي بأسره للمشاركة في حماية التراث العالمي، وأنشئ مشروع لإحصاء هذه المواقع تحت مسمى "قائمة التراث العالمي" بموجب الاتفاقية لتسهيل الاعتراف والحماية، وفي عام 2009، شملت قائمة التراث العالمي 890 ملكاً تراثياً، منها 689 ملكاً ثقافياً، 176 موقعاً للتراث الطبيعي و 25 ملكاً مختلطاً (ثقافي وطبيعي) يقع في 148 دولة . (Marcotte, Bourdeau, 2010)

وبالرجوع إلى نص الاتفاقية الدولية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (اليونسكو، 1972)، نجد أنها تعرف التراث الثقافي بأنه يتكون من :

– الآثار: الأعمال المعمارية وأعمال النحت والتصوير على المباني والعناصر أو التكاوين ذات الصفة الأثرية، والنقوش والكهوف ومجموعات المعالم التي لها جميعاً قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم؛

– المجموعات: مجموعات المباني المتصلة أو المنعزلة التي لها بسبب عمارتها أو تناسقها أو اندماجها في منظر طبيعي قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم؛

- المواقع: أعمال الانسان أو الأعمال المشتركة بين الانسان والطبيعة أو المواقع الأثرية التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر التاريخية أو الجمالية أو الانثروبولوجية.

I-2- مكونات التراث الثقافي: والذي يتم تقسيمه في معظم الأدبيات البحثية والتقارير الدولية إلى قسمين:

- **التراث الثقافي المادي:** ويشمل كل ما هو تراث مادي ملموس مثل: القطع الأثرية والمعالم والمباني التاريخية والأعمال واللوحات الفنية والنقوش ... إلخ. ويقسم بدوره إلى ثابت ومنقول؛

- **التراث الثقافي اللامادي (المعنوي):** ويقصد به العادات والتقاليد التي تنتقل من جيل إلى جيل، ويشمل على مجالات عديدة أبرزها التقاليد والتعبيرات الشفاهية، الفنون بأنواعها المختلفة (مثل الأغاني التقليدية والرقص التقليدي)، الأطباق الشعبية، الممارسات الاجتماعية والاحتفالات الشعبية، وطرق التعامل مع الطبيعة وبين أفراد المجتمع .

وحسب المادة الرابعة من الاتفاقية الدولية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، فإنه يقع على عاتق كل دولة واجب القيام بتعيين التراث الثقافي الذي يقع في اقليمها وحمايته وإصلاحه ونقله إلى الأجيال المقبلة، ويمكنها أن تستعين في هذا الشأن بالأطراف الدولية والإقليمية المختصة. (اليونسكو، 1972).

وبموجب نص المادة رقم 5 من الاتفاقية الدولية، فإنه يتوجب على الدول الأعضاء بغية حماية التراث الثقافي والطبيعي الواقع في اقليمها، العمل على :

- اتخاذ سياسة عامة تستهدف جعل التراث الثقافي والطبيعي يؤدي وظيفة في حياة الجماعة، وإدماج حماية هذا التراث في مناهج التخطيط العام؛

- تأسيس دائرة أو عدة دوائر لحماية التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليه وعرضه، وتزويد هذه الدائرة بالموظفين الكفاء وتمكينها من الوسائل التي تسمح لها بأداء الواجبات المترتبة عليها؛

- تنمية الدراسات والأبحاث العلمية والتقنية، ووضع وسائل العمل التي تسمح للدولة بأن تجابه الأخطار المهددة للتراث الثقافي والطبيعي؛

- اتخاذ التدابير القانونية والتقنية والإدارية والمالية المناسبة لتعيين هذا التراث وحمايته والمحافظة عليه وعرضه وإحيائه؛

- ردعم إنشاء مراكز التدريب الوطنية والإقليمية في مضمار حماية التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليه وعرضه، وتشجيع البحث العلمي في هذا المضمار.

وإذا تمعنا جيدا في النقطة الأولى من هذه المادة، نستنتج أن هناك اجماع عالمي على ضرورة تثمين التراث الثقافي وجعله يؤدي وظيفة في المجتمع، ولا شك أن أهم وظيفة يمكن أن يؤديها هذا التراث هو استغلاله بطريقة مدروسة، بحيث يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع دون الاضرار به، وتمكين الأجيال المستقبلية من الاستفادة منه وربطها بثقافة وهوية وطنها، وهذا هو جوهر التنمية الاقتصادية المستدامة.

II- رقمنة التراث الثقافي ودوره في تنشيط السياحة الثقافية:

II-1- رقمنة التراث الثقافي وأهميته سياحياً:

كانت السياحة وما زالت ممارسة ثقافية مميزة (Saskia, 2008) ، وفي أواخر التسعينيات من القرن العشرين، بدأ الكثير من المسافرين يهتمون بالسفر والسياحة من أجل إعادة اكتشاف الماضي. وقد أدى هذا إلى بروز سوق سياحية متخصصة عرفت بالسياحة الثقافية أو التراثية، حيث أصبح إعادة إحياء الماضي تجربة سياحية فريدة. علاوة على ذلك، أشارت مجموعة من الأدبيات إلى أن السياحة التراثية هي واحدة من أسرع قطاعات السياحة نمواً (Bonn et al, 2007)، ولأن المجتمعات الريفية والمناطق النائية تواجه تحدي التنمية الاقتصادية المستمرة. ونظراً لتقلص عائدات الأنشطة الاقتصادية التقليدية في هذه المناطق مثل الصيد والزراعة، فإن السياحة في كثير من الأحيان تمثل أداة جيدة للمساعدة في خلق الوظائف ورفع مستويات المعيشة. وتنجز هذه المجتمعات هذا الأمر من خلال تثمين مواردها الثقافية والتراثية المحلية (MacDonald & Jolliffe, 2003) أي ان استغلال الموارد التراثية المتواجدة في كثير من المناطق الريفية والمعزولة من شأنه تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لسكان هذه المناطق.

ويرى (مكاوي، عادة، 2009) أن الاهتمام بدور الثقافة في التنمية ساعد على بروز الصناعات الثقافية، ومن أهم هذه الصناعات صناعة السياحة بشكل عام والسياحة الثقافية على وجه الخصوص، لاسيما وأن العقود الأخيرة تميزت بزيادة حركة الشعوب وتنوع وسائل الاتصال والنقل وزيادة العرض والطلب على إمكانية الجذب الثقافية .

يعرف (Silberberg, 1995) السياحة الثقافية على أنها "تلك الزيارات من أشخاص من خارج المجتمع المضيف، والتي يكون دافعها الاهتمام بالعروض التاريخية أو الفنية أو العلمية أو التراثية لمجتمع ما أو منطقة ما " . بينما يرى (Chhabra, et al, 2003) أن السياحة الثقافية هي "نشاط اقتصادي يستفيد من الأصول الاجتماعية والثقافية لاستقطاب السياح"، أي أن التقاليد المحلية والتراث المجتمعي يمكن أن تكون بمثابة عوامل جذب سياحي. بينما يشير (مكاوي، عادة، 2009) إلى أن السياحة الثقافية تعتمد على "مجموعة من العادات والممارسات السياحية المرتبطة بالتراث الثقافي والطبيعي مثل زيارة المواقع الأثرية والتاريخية، والمراكز العمرانية والقرى القديمة والمشاركة في عروض أو مهرجانات والإطلاع على المنتجات التقليدية والتعرف على عادات وثقافة السكان المحليين."

اذن فالسياحة الثقافية هي ذلك النوع من السياحة الذي يتم من خلاله استغلال التراث الثقافي للمجتمع، بشقيه المادي وغير المادي، كعامل جذب سياحي. ولا يخفى على أحد أن الكثير من السياح تستهويهم زيارة المواقع الأثرية والمتاحف والتعرف على عادات المجتمع المضيف وتذوق الأطباق الشعبية المشهورة، وشراء المصنوعات التقليدية من لباس وحلي.

ينظر إلى السياحة الثقافية كشكل من أشكال السياحة غير الضارة والمتميزة والتي تحترم المواقع التراثية والسكان، على عكس السياحة الجماهيرية الواسعة (tourisme de masse) التي تضر أحيانا (Saskia, 2008) ، أي أنها شكل من أشكال السياحة المستدامة التي تروج لها الكثير من المنظمات الدولية المهتمة بموضوع السياحة وعلى رأسها المنظمة العالمية للسياحة، في محاولة لتطبيق مبادئ التنمية المستدامة على قطاع السياحة. فيما يذهب

(Marcotte, Bourdeau, 2010) إلى التأكيد على أن المخاوف من فقدان الثقافة الشعبية في ظل آلة العولمة التي لا هوادة فيها، هو الذي شجع على تنمية الثقافة الشعبية واليومية من خلال السياحة. ومن ثمة، فإن هذا التثمين الاجتماعي والاقتصادي الذي جلبته السياحة يمكن أن يبدو كوسيلة لإنقاذ الثقافات "المهددة بالانقراض"، ووفقاً لهذا المنظور يمكن النظر إلى السياحة الثقافية على أنها مثل السياحة البيئية، طرق "لإنقاذ العالم"، كما أنها طرق تمكن المجتمعات المحلية، من التحكم في تنميتها والاستفادة من فوائدها.

أصبح موضوع السياحة الثقافية شائعا بشكل أكبر مع إنشاء المجلس الدولي للآثار والمواقع (Icomos) سنة 1965، والذي يمثل ويلعب دور المستشار التقني لمنظمة اليونسكو، وخاصة فيما يتعلق بوضع وإعداد قائمة التراث الثقافي العالمي، ويستند هذا المجلس في عمله المتعلق بهذه القائمة على مبدأ "القيمة العالمية الاستثنائية" وعلى المعايير التي وضعتها الاتفاقية العالمية للتراث العالمي، وشكل موضوع السياحة الثقافية محور أعمال الجمعية العامة الثانية لهذا المجلس، والتي عقدت في أكسفورد عام 1969 (Saskia, 2008)، ويرى الباحثان (Marcotte, Bourdeau, 2010) أن السياحة الثقافية برزت بشكل كبير خلال تسعينيات القرن العشرين، عندما شهدت نمواً سريعاً للغاية، والعديد من الاتجاهات الاجتماعية تفسر هذا النمو السريع، أبرزها بحث الناس عن شكل من أشكال تحميل الحياة اليومية، والحنين إلى الماضي، والتغيرات في إدراك الناس للزمان والمكان، ودفعت هذه الاتجاهات الأفراد إلى النظر والرجوع إلى الماضي. أما (Alzua et al, 1998) فيؤكد أن الثقافة والتراث قوى رئيسية في مجال التنشيط الاقتصادي والحضري، وأن السياحة الثقافية تشكل عاملاً مهماً بشكل متزايد للوجهات السياحية المعنية بتنمية رأس مالها الثقافي، من أجل جذب السياح والزوار الأجانب وتثمين تراثها الثقافي.

يحمي برنامج التراث العالمي الذي ترعاه وتديره منظمة اليونسكو، المواقع والأماكن التراثية، ويهدف أيضاً إلى جعل المواقع معروفة للسياح، ولذلك تم تطوير استراتيجيات لترويج التراث الثقافي لجذب السياح إلى المناطق التي تقع فيها هذه المواقع. ويرى (Marcotte, Bourdeau, 2010)، أنه بالنسبة لبعض المجتمعات، التي تعترف اليونسكو بملكاتها أو مواقعها الاستثنائية، فإن التسجيل على قائمة التراث العالمي هو فرصة لجذب مزيد من السياح إلى أراضيها. وبالنظر إلى أن التراث العالمي يسعى أولاً وقبل كل شيء إلى حماية هذه المواقع الاستثنائية، فإن التساؤل المطروح هو كيف يمكن ترويج وتثمين هذه المواقع دون تعريضها للخطر، لأن جذب عدد كبير من السياح لهذه المواقع يمكن أن يدر عائدات جيدة، لكنه يزعزع استقرار السكان المحليين ويضعف سلامة هذه المواقع.

وعليه فإن الاستغلال الأمثل لمواقع التراث الثقافي في ميدان السياحة الثقافية يتطلب إدارة جيدة لهذا التراث، من خلال التخطيط الجيد لحفظه وصيانته وتثمينه، وتشكل الرقمنة إحدى المداخل الإدارية المهمة التي يمكن أن تساعد كثيراً في تحقيق هذه الأهداف.

يشير مفهوم الرقمنة (digitalization) إلى تحويل الوثائق والمعلومات من شكلها التقليدي الورقي إلى ملفات رقمية مخزنة عبر الحواسيب ويمكن إرسالها أيضاً إلكترونياً، وتتم هذه العملية من خلال أجهزة وبرمجيات خاصة.

في الحقيقة، هذا هو المفهوم الضيق للرقمنة، والذي رافق بداية استخدام الحواسيب إدارياً، وإحلال التخزين الإلكتروني للوثائق بدل الأرشيف الورقي التقليدي، أما اليوم، فالرقمنة تأخذ مفهوماً أوسع، إذ يقصد بها استخدام تكنولوجيا

المعلومات والاتصال في كل الأنشطة الادارية، لتسهيل وتسريع كل العمليات الادارية (الداخلية والخارجية) للمنظمة، وربط المنظمة مع شركاءها وعملاءها وموظفيها الكترونيا، وهذا في اطار ما أصبح يعرف بالتحول الرقمي (digital transformation).

أما رقمنة التراث الثقافي، فيعرفها (سيد ادريس، 2021) على أنها "نقل التراث من الماضي (الأرشيف) الى الحاضر عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة من وسائل الحفظ والتخزين، واتاحته مستقبلا عبر شبكة الانترنت ". أي أن رقمنة التراث هي باختصار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل انشاء، الحفظ ، والتخزين، لنسخ رقمية ومعلومات تفصيلية عن الممتلكات التراثية، بغية الحفاظ عليها من الاندثار، واتاحة الاطلاع عليها عن بعد عبر الانترنت.

تكتسي رقمنة التراث الثقافي أهمية بالغة، لكون أن هذا التراث يتميز بالقدم والهشاشة، مما يجعله أكثر عرضة للتلف والاندثار مع مرور الزمن، كما أن الكثير من الممتلكات التراثية اختفت بسبب الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والحرائق، والحفاظ على نسخ رقمية من الممتلكات التراثية يجعلها متاحة لكل الأجيال، كما تمكن الرقمنة من ترميم المعالم التراثية المتضررة من خلال الاستعانة بصورها الرقمية الأصلية.

ومن مزايا رقمنة التراث الثقافي بشقيه المادي واللامادي أيضا، امكانية استغلاله سياحيا في اطار ما أصبح يعرف بالسياحة الافتراضية (Tourisme virtuel) ، والتي تعني اتاحة زيارة مواقع سياحية ومعالم تراثية ومتاحف عن بعد عبر الانترنت ودون تنقل للسائح، حيث أصبحت الكثير من الدول تشجع هذا النوع من السياحة للترويج لوجهتها السياحية وتنشيط قطاع السياحة بشكل عام .

إن رقمنة التراث هو خطوة ناجعة نحو الخروج من دائرة المحلية المحدودة إلى العرض السياحي العالمي، من خلال إدراج أو تصنيف المخزون الثقافي الإنساني المشترك، والذي يحمل أبعادا حضارية وتاريخية تشترك فيها مختلف الحضارات، إضافة إلى تحقيق تنافسية أفضل للتراث الثقافي المحلي، الذي يجسد الهوية الفعلية والحضارة الوطنية. (فراح، فاضل، 2021). فالغاية من رقمنة التراث ليست الاكتفاء بصونه والحفاظ عليه وتسهيل ادارته مركزيا فقط، بل إخراجه أيضا من الحدود الضيقة التي تطوقه محليا واستغلاله لتحقيق القيمة التنافسية، وتوجيهه كمنتوج عالمي قادر على الانفتاح، ومشاركة الثقافات العالمية في تنوع موروثها والتباهي به، من أجل تحقيق جاذبية سياحية للاقليم . (مصطفى، حرقاس، 2020)

II-2- المتطلبات الأساسية لنجاح رقمنة التراث الثقافي: يتطلب برنامج رقمنة التراث الثقافي توفر جملة من المتطلبات الأساسية لنجاحه، لعل أهمها :

- توفر التجهيزات التكنولوجية اللازمة كالحواسيب والمساحات الضوئية وآلات التصوير والبرمجيات وقواعد البيانات وغيرها؛
- توفر الموارد البشرية المؤهلة في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مستوى الهيئات المكلفة بإدارة التراث الثقافي الوطني؛
- توفر الموارد المالية الكافية التي تتطلبها العملية؛
- توفر الاطار التشريعي المنظم لعمليات الرقمنة .

- توفر الامن المعلوماتي لحماية قواعد البيانات التي تخزن فيها حصيلة الرقمنة، لضمان عدم التعدي على هذه الممتلكات القيمة أو الاضرار بها.

III. - رقمنة التراث الثقافي من خلال بوابة التراث الثقافي الجزائري:

انضمت الجزائر إلى منظمة اليونسكو باكرا، في أكتوبر 1962، مباشرة بعد استقلالها، وصادقت الجزائر على الاتفاقية الدولية للتراث العالمي في 24 جوان 1974، وانتخبت كعضو في لجنة التراث العالمي في عدة عهودات (1978-1980 / 1983-1989 / و في الأخير 2011-2015)

وحسب ما هو وارد في الموقع الالكتروني للجنة الوطنية الجزائرية للتربية والثقافة والعلوم، بالإضافة إلى ما هو مذكور في موقع مركز التراث العالمي (WHC, 2018)، فإن الجزائر تمتلك لحد الساعة سبعة (7) مواقع مسجلة في قائمة التراث العالمي، ستة منها تعتبر كتراث ثقافي عالمي وواحد مختلط (ثقافي طبيعي)، وهي :

- **قلعة بني حماد:** وهو أول موقع تم تصنيفه في الجزائر، سنة 1980، وتقع في ولاية المسيلة، وهو موقع أثري لقلعة قديمة ترجع إلى عهد الدولة الحمادية (1007-1152م) التي أسسها حماد بن بلكين؛

- **جميلة:** وهي مدينة رومانية قديمة، فيها الكثير من الآثار الشاهدة على العمران الروماني القديم، تقع بولاية سطيف، وقد صنف في سنة 1982.

- **تيمقاد:** وهو موقع أثري قديم يرجع إلى العهد الروماني (القرن الأول ميلادي)، يقع شمال جبال الأوراس في ولاية باتنة، وصنف الموقع عالميا سنة 1982 ؛

- **وادي ميزاب:** ويقع في ولاية غرداية، صنف منطقة بني ميزاب كتراث عالمي سنة 1982، بالنظر إلى طابعها العمراني الفريد، والذي يرجع إلى القرن الثاني عشر ميلادي، ولم يتغير لحد الساعة؛

- **آثار تيبازة:** والمتشرة عبر ولاية تيبازة، صنف سنة 1982 أيضا، فقد كانت مدينة تيبازة مركز عسكري لكثير من الحضارات القديمة، الرومانية والبيزنطية والفينيقية، وذلك لموقعها البحري الاستراتيجي؛

- **طاسيلي ناجر:** يقع في ولاية البزّي، وهو الموقع المختلط الذي أشرنا إليه، أي أنه يعتبر تراث عالمي طبيعي وثقافي في نفس الوقت، وذلك بالنظر إلى شساعة الموقع واحتوائه على العديد من الرسوم الحجرية، كما أن طبيعته الخلابة وتضاريسه الفريدة جعلته يصنف كحظيرة طبيعية عالمية، وقد صنف سنة 1982 كتراث عالمي؛

- **القصبية:** وهي آخر موقع تم تصنيفه سنة 1992، وتقع في أعالي العاصمة، وقد مرت على المدينة الصغيرة كل الحضارات القديمة التي جابت المتوسط، إلا أن غالبية الآثار والعمران المتبقي تعود إلى العهد العثماني، حيث مازالت الكثير من المنازل والمساجد والشوارع شاهدة على هذا العهد.

وإضافة إلى المواقع السبعة السابق ذكرها، اقترحت الجزائر مجموعة أخرى لمواقع تراثية قصد تصنيفها، وقد تم ادراج هذه المواقع وعددها ستة (6)، سنة 2002 في القائمة التمهيدية أو ما يسمى بالقائمة الارشادية (Tentative List)، وهي قائمة تحصى جميع المواقع التي ترغب الدول الأعضاء في تصنيفها كتراث ثقافي عالمي، وهذا اجراء ضروري

ضمن مسار إجراءات التصنيف والولوج إلى قائمة التراث العالمي، وهذه المواقع هي : (WHC, 2018)

- القصور وواحات الفوقارة بالعرق الغربي الكبير؛

- وادي سوف بولاية الوادي؛
 - ندرومة وجبال طرارة بولاية تلمسان؛
 - الأضرحة الملكية لنوميديا وموريطانيا والمقامات الأثرية لما قبل الإسلام بولاية تيبازة؛
 - مواقع، أماكن والطرق الأوغيسطينية للمغرب الأوسط (2002) بكل من عنابة وتبسة؛
 - حظيرة الأوراس والواحات في تضاريس الغوفي والقفرة بولاية بسكرة .
- كما تملك الجزائر تراثا ثقافيا لاماديا، غنيا ومتنوعا، تمت المحافظة عليه جيل بعد جيل، يتمثل في أطباق تقليدية كالكسكس والرشنة المصنفين مؤخرا، ألبسة تقليدية رجالية ونسائية، حكايات وقصص قديمة، أشعار وأناشيد وأغاني تراثية، حرف تقليدية متوارثة، أعياد تراثية، طقوس زواج متوارثة... الخ .
- يتم ادارة التراث الثقافي في الجزائر من قبل وزارة الثقافة والفنون والهيئات الوطنية والمحلية التابعة لها، وذلك في اطار القانون 04/98 المؤرخ في 15 جوان 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي، هذا القانون الذي يحدد القواعد العامة لحماية وتثمين التراث الثقافي الوطني، والمتأمل في هذا النص القانوني القديم نسبيا، يلاحظ أن المشرع لم يشر ابدأ الى مسألة رقمنة التراث، وذلك بالنظر الى السياق التاريخي لهذا القانون، وانما ركز القانون فقط، على مسائل تسجيل وجرد الممتلكات التراثية في السجل الوطني لجرد الممتلكات الثقافية، وطرق حماية التراث والعقوبات ضد المعتدين عليه .
- كانت عملية رقمنة التراث الثقافي في الجزائر بعد الاستقلال تقتصر على تصوير التحف والمواقع الأثرية بالأبيض والأسود، ورافق الصور ببطاقات تقنية تعريفية بهذه التحف والآثار . (سيد ادريس، 2021)، أي ان ادارة التراث الثقافي كانت تقتصر آنذاك على اعداد سجلات ورقية فيها بعض المعلومات عن الاملاك التراثية ورافقها بصور توضيحية، وبقي الأمر على حاله الى عهد قريب، بسبب التأخر الكبير المسجل في بلادنا في ميدان رقمنة الادارة العمومية وتبني أساليب الحكومة الالكترونية.
- في سنة 2016، أنشأت وزارة الثقافة والفنون الجزائرية، بوابة الكترونية عبر الإنترنت تحت مسمى " بوابة التراث الثقافي الجزائري (www.patrimoineculturel.algerien.com) "، وذلك بالتعاون مع مجموعة من الشركاء الفاعلين في قطاع التراث الثقافي، ومن أبرزهم: وكالة الأنباء الجزائرية، الاذاعة الوطنية، مؤسسة التلفزيون، ومركز البحث في الاعلام العلمي والتقني (cerist) ، والغرض من اطلاق هذه البوابة الوطنية هو الاحصاء والتعريف والترويج للتراث الثقافي المادي واللامادي للجزائر، وبناء قاعدة بيانات رقمية يتم من خلالها رقمنة وتخزين كل الممتلكات التراثية وحفظها واثاحة الاطلاع عليها للجمهور.
- البوابة متاحة باللغتين العربية والفرنسية، وتحتوي صفحة الواجهة للبوابة على تسعة أيقونات في شريط التنقل (التراث غير المادي، التراث المادي، المتاحف، المسرح، السينما، الشعر، المكتبة الأدبية، الموسيقى، وأيقونة الاتصال لمن يرغب في ارسال رسالة أو مقترح)، كما يتم استقبال الزائر لموقع البوابة برسالة ترحيبية وتعريفية بالبوابة، مع فيديو قصير أعلى الصفحة، مدته دقيقة و47 ثانية يعرض ملخصا عن محتوى البوابة مع موسيقى أندلسية رائعة.
- كل أيقونة من الأيقونات الرئيسية التسعة سابقة الذكر، تتسلسل منها قائمة فرعية بالعناوين الفرعية لعنوان الأيقونة، فمثلا النقر على أيقونة التراث غير المادي يظهر لنا قائمة بالعناوين الفرعية التالية: الفنون الصوتية ، المهن الفنية، الفنون

والحرف، الآلات الموسيقية، الأناشيد والتراتيل، الأعياد التقليدية والدينية، طقوس الزواج، والمسرح الاذاعي. أما أيقونة التراث المادي فتظهر لنا القائمة التالية: الهندسة المعمارية، العملات، النقوش، الأنثروبولوجيا الوصفية، التصميم الفني للمتاحف، النحت، نقش التماثيل.

تقدم البوابة صورا وعرضا تاريخيا مختصرا عن كل معلم تاريخي أو قطعة أثرية، أو تراث ثقافي لامادي، كما توفر فيديوهات تعريفية وترويجية لبعض المعالم التراثية الوطنية كمنطقة وادي ميزاب مثلا، ولكن الكثير من العناوين فارغة ومازالت قيد الانشاء، كما أن البوابة لا تمنح مثلا فرصة الزيارة الافتراضية للمتاحف الوطنية، وانما تقدم وصفا مختصرا وبعض الصور عن ممتلكات كل متحف، وفي ميدان المسرح والفنون والاغاني الشعبية تعرض البوابة مقاطع قصيرة للغاية لمجموعة صغيرة جدا من هذا التراث الثقافي اللامادي الكبير.

لا يخفي القائمون على البوابة، اعترافهم أن البوابة تحتاج الى تحديثات كبيرة، فهم يصرحون بذلك في الرسالة الترحيبية، ولكن مرور سبعة سنوات من اطلاق البوابة يبدو وقتا كافيا للوصول الى بوابة تراث متكاملة، ولا يمكن تحقيق هذا الأمر دون رقمنة كل التراث الثقافي الوطني ورفعته على البوابة، وهذا بلا شك يحتاج توفير جملة المتطلبات التي عرضناها سابقا في حديثنا عن متطلبات نجاح عمليات الرقمنة.

تفتقر غالبية المؤسسات الثقافية الواقعة تحت وصاية وزارة الثقافة والفنون، والمعنية بادارة وحماية التراث الثقافي الوطني، الى الامكانيات التقنية والمالية والبشرية اللازمة لتنفيذ برنامج رقمنة التراث، ومازالت معظم هذه المؤسسات تعمل بالأساليب الادارية التقليدية لإحصاء وجدد التراث الثقافي، ومع مرور الزمن، لحق الضرر بالكثير من المعالم الأثرية والممتلكات الثقافية بسبب العوامل الطبيعية وتصرفات بعض الزائرين، مما يجعل من الرقمنة ضرورة ملحة ومستعجلة اذا أردنا الحفاظ والتممين السياحي لتراثنا الثقافي .

هناك الكثير من المعوقات الإدارية والتنظيمية التي تحول دون الاستغلال الأمثل لمواقع التراث الثقافي في مجال السياحة عموما والسياحة الثقافية خصوصا في الجزائر، لعل أبرزها :

- الضعف الكبير للميزانيات المرصودة لتسيير وتأهيل هذه المواقع بالمقارنة مع الاحتياجات الحقيقية؛
- التداخل الكبير في الصلاحيات بين الهياكل الإدارية العمومية ذات العلاقة بهذه المواقع (مديريات السياحة بالولايات، مديريات الثقافة، الجماعات المحلية) مما خلق الكثير من المشكلات التنظيمية .
- غياب التعريف والترويج لهذه المواقع التراثية على المستوى الوطني والدولي؛
- عدم اشراك المجتمع المحلي من خلال الجمعيات الثقافية وجمعيات المجتمع المدني في تسيير هذه المواقع واستغلالها سياحيا؛
- غياب البنى التحتية اللازمة مثل شبكات الطرق والفنادق والاتصالات والمرافق الضرورية لجعل هذه المواقع وجهة سياحية .

IV - النتائج ومناقشتها :

عملية رقمنة التراث الثقافي الوطني تساهم كثيرا في ترقية السياحة الثقافية (الداخلية والدولية)، وذلك من خلال التعريف بهذا التراث والترويج للمقاصد السياحية التراثية الوطنية عبر شبكة الانترنت، وذلك بعد رقمنته وحفظه في قواعد بيانات وطنية، وهذا يتطلب اعداد برنامج وطني طموح لرقمنة كل التراث الثقافي للأمة، وتحديث مستمر للبوابة الوطنية للتراث، مع توفير الامكانيات المالية والبشرية والتقنية اللازمة.

إن انتشار التراث الثقافي بشقيه المادي وغير المادي عبر كامل التراب الوطني يتطلب تسريع عملية رقمنته من خلال تبني اللامركزية في هذا الشأن، مع تشجيع كل المبادرات المحلية، واشراك كل الفاعلين المعنيين بالتراث، بما فيهم الجمعيات الثقافية المحلية، كما يمكن أن يتكفل كل متحف وطني أو جهوي أو ولائي برقمنة ممتلكاته، ويمكن للجماعات المحلية أن تساعد في تنفيذ هذا البرنامج الوطني الطموح المتعدد الأبعاد والأهداف.

V - خاتمة :

المساحة الكبيرة والتاريخ الطويل والتركيبية البشرية للجزائر، كلها عوامل ساهمت في اكساب الجزائر تراثا ثقافيا غنيا ومتنوعا، وهذه الموارد التراثية يمكنها أن تساعد كثيرا في تنشيط قطاع السياحة، اذا تم ادارتها بشكل جيد في اطار المخطط الوطني للتنمية السياحية آفاق 2030.

مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتعدد استخداماتها الادارية والتجارية، عملت الكثير من الدول على رقمنة تراثها الثقافي من أجل حمايته وصيانه وتثمينه اقتصاديا، وذلك من خلال توفير الامكانيات التقنية والبشرية والمالية للمؤسسات الحكومية المعنية بإدارة التراث، أما في الجزائر، تعتبر عمليات رقمنة التراث الثقافي أمرا حديثا، إذ تم اطلاقها منذ سنوات قليلة فقط، ولم يتم استكمالها لحد الساعة، وذلك راجع لجملة من العقبات، التي تحول دون استكمالها، لعل أبرزها نقص الامكانيات التقنية، ضعف الاعتمادات المالية، ونقص المورد البشري المؤهل، على مستوى مديريات الثقافة والمتاحف والهيئات الأخرى المعنية بالتراث وطنيا ومحليا.

التوصيات والاقتراحات:

لتسريع عمليات رقمنة التراث الثقافي الوطني، وتثمينه اقتصاديا من خلال استغلاله بشكل أمثل للنهوض بقطاع السياحة الثقافية في الجزائر، نقترح جملة من التوصيات أهمها :

- مراجعة وتعديل القانون 04/98 المتعلق بحماية التراث الثقافي، وتضمينه آليات لتسريع رقمنة التراث؛
- تحديث بوابة التراث الثقافي الجزائري من خلال استكمال جميع الاجزاء الناقصة في البوابة، ورفع كل الممتلكات الثقافية الوطنية عبر البوابة؛
- استغلال البوابة في الترويج للتراث الثقافي الوطني والوجهة السياحية الجزائرية، من خلال تبني آليات التسويق الرقمي عبر البوابة وعبر منصات التواصل الاجتماعي، لجذب الزوار الى البوابة؛
- توفير كل المتطلبات التقنية والمالية والبشرية التي تحتاجها مصالح ومؤسسات الثقافة عبر الوطن لاستكمال برنامج رقمنة التراث الوطني؛

- التنسيق بين وزارة الثقافة والفنون ووزارة السياحة من أجل استغلال أفضل للتراث سياحيا، وإدراج الممتلكات والمواقع التراثية في المخطط الوطني للتنمية السياحية آفاق 2030؛
- عقد اتفاقات شراكة مع مؤسسات دولية وإقليمية ذات خبرة في ميدان إدارة التراث الثقافي وتثمينه.
- وفي الأخير نؤكد مرة أخرى أن عملية تطوير وتحديث بوابة التراث الثقافي تتطلب فقط الحرص والمداومة في ذلك بالشكل الذي يضمن توسيع القاعدة المستهدفة للتعريف بمختلف المكاسب والمقومات الثقافية المتنوعة عبر ربوع الوطن داخليا وخارجيا.

قائمة المراجع:

1. اليونسكو، (1972)، الاتفاقية الدولية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم، باريس، 16 نوفمبر 1972. عبر موقع المنظمة على الإنترنت: <http://whc.unesco.org/fr/conventiontext>
2. اليونسكو (2005)، المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي، اللجنة الدولية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي. مركز التراث العالمي. عبر موقع المركز على الإنترنت: <http://whc.unesco.org/en/gidelines>
3. اليونسكو (2016)، دليل موارد إدارة التراث الثقافي العالمي، النسخة الإلكترونية للدليل عبر موقع المنظمة:
4. <https://whc.unesco.org/document/142412> تاريخ التصفح: 2023/01/10.
5. اللجنة الوطنية الجزائرية للتربية، الثقافة والعلوم، التراث الثقافي العالمي، عبر موقع اللجنة على الإنترنت: <http://www.unesco.dz/index.php/ar/culture-et-communication-6/le-patrimoine-mondial-culturel>
6. ربيعة فراح، إلهام فاضل، (2021)، التراث الثقافي: بين ضرورات الرقمنة وغياب التشريع، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 51 / العدد 02، ص ص 171-187
7. سيد ادريس يوسف، (2021)، دور الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة في التعريف بالتراث الثقافي وتثمينه، مجلة منبر التراث الأثري، 2021، العدد 9، ص ص 282-298.
8. مصطفى عايدة، حرقاس زكرياء، (2020)، التثمين الرقمي للتراث ودوره في تحسين التنمية السياحية، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، العدد 2020/06، عدد خاص بالمؤتمر الدولي حول التحول الرقمي في عصر المعرفة، جامعة الزاوية، ليبيا.
9. مكاوي مصطفى، غادة مُجَد، (2009)، تخطيط التراث الثقافي وإدارته لأغراض السياحة الثقافية الحديثة، تطبيقا على مدينة الإسكندرية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلد السادس، العدد الأول، ص ص 121-140.
10. Alzua, A., J. O'Leary, and E. Morrison, (1998), Cultural Heritage and Tourism: Identifying Niches for International Travelers. Journal of Tourism Studies 9(2):2-13 .

11. Bonn, M. A., Joseph-Mathews, S. M., Dai, M., Hayes, S., & Cave, J. (2007). Heritage/cultural attraction atmospherics: Creating the right environment for the heritage/cultural visitor. *Journal of Travel Research*, 45(3), 345-354 .
12. Chhabra, D., Healy, R., & Sills, E. (2003). Staged authenticity and heritage tourism. *Annals of tourism research*, 30(3), 702-719 .
13. MacDonald, R., & Jolliffe, L. (2003). Cultural rural tourism: Evidence from Canada. *Annals of tourism research*, 30(2), 307-322 .
14. Marcotte, P., & Bourdeau, L. (2010). La promotion des sites du Patrimoine mondial de l'UNESCO: Compatible avec le développement durable?. *Management & avenir*, (4), 270-288 .
15. Nuryanti, W. (1996). Heritage and postmodern tourism. *Annals of tourism research*, 23(2), 249-260 .
16. Saidi, H. (2010). De la culture touristique au tourisme patrimonial / From Tourism Culture to Heritage Tourism. *Ethnologies*, 32(2), 5-22 .
17. Saskia Cousin, (2008), L'Unesco et la doctrine du tourisme culturel , *Civilisations* [En ligne], 57 | 2008, mis en ligne le 30 décembre 2011, consulté le 12 octobre 2018. URL : <http://journals.openedition.org/civilisations/1541> .